استطلاع - الثقافة والدولة: ماذا نريد من وزارة الثقافة

الدولة مجموعة سلطات، ومن حسن حظ المثقف ان تنحصر علاقته بسلطة واحدة، هي سلطة الثقافة. غير ان تمركز هذه السلطة في موقع واحد، مركز العاصمة، غالباً ما يوقع المثقف في شبكة من السلطات المتجانسة القائمة على نظام الاخفاء والخداع الوظيفي.

نقض مركزية خطاب الثقافة العراقية

محمد خضير

يزور المثقف عاصمة الثقافة زيارات خاطفة، فيضيع في شبكة من المؤسسات الثقافية التي تخفي ثلاثة ارباعها مركز خطابها الثقافي الحقيقي، كما تخفي البصلة قلبها الصلب ذا الرائحة القوية (القلب العنى) تحت طبقات من القشور الرقيقة الشفافة، في مثال (رولان بارت) عن النص الادبي للخارج. ان مكتب وزير الثقافة نفسه يدفن موقعه في طبقة من بناية متراكمة الطبقات، ترتقيها المصاعد الكهربائية، او تهبط بزائرها الى ادنى طبقة من طبقاتها، فيلغي نفسه في الفيو الثلجي لقصة "الطبقات السبع" (الدينو بوزاتي). فهذه بناية من سلسلة بنايات بصلية، تتكشف مكاتبها غرفة بعد غرفة، ووجها بعد وجه، كما تكشفت بناية الحكمة لجوزيف ك. في رواية "كافكا" الشهيرة. وما ان يرهن المؤلف كتابه عند طبعة الناشرين والحاسبين والمدققين، ويعود الى موطنه البعيد عن العاصمة، حتى يشعر بفقدانه خفته ووداعته تحت ثقل الديونية الثقافية للمؤسسة التي زارها على عجل. تحتكر العاصمة مناشط الثقافة، فتستولي على متاحف الثقافة والفنون ومعارض الكتاب والمكتبات وعروض التمثيل والسينما والموسيقى واحتفالات الادب ومؤتمرات الفكر، ولا تتفضل الا بقسم منها على اطراف الخريطة العراقية التي تبدو لفرائها الثقافي والفكري كأنها تعيش اجواء الدنى في العصور المظلمة. تعيش البصرة -مثلاً- خرابها الثاني، فلا مجالس ثقافة ولا بنايات ثقافة ولا متاحف فنون ولا دور سينما ولا مكتبات ولا اندوات. ذاكرة خربة، هكذا تبدو العاصمة الثقافية للمعتزلين والكلاميين والسياسيين بين مدن العالم التي تماثلها في الملكية الفكرية والادبية. يقال ان (اسيلة)، المدينة الصغيرة، الفقيرة في موارد ها، هي الآن اجمل مدن المغرب واكثرها تحضراً وتمدناً بسبب رعايتها موسماً ثقافياً ظلت تمتلك حق اقامته سنوياً، حاضنة ثقافات العالم، ومزار كبار كتابه، فاس، الاسكندرية، بعلبك، اخوات البصرة الصغريات، مدن مزدهرة على محيط العواصم الكبرى. احسب ان عدداً من ادباء المدن المهجورة في العراق ينتابهم الضجر والاكتآب في كل مرة يحرمهم فيها مسؤولو احتفالات العاصمة من بطاقة الدعوة اليها والضيافة في فنادقها. ويقال ان اعظم دور النشر في ايطاليا لا تقع في العاصمة روما، وان مدينة في بريطانيا تدعى ستاتفورد اخذت شهرتها من ولادة شكسبير فيها وتمثيل مسرحياته على مسرحها. لا أسألكم عن تفسير اختيار مدن مثل كان والبندقية وفرسطاح لاشهر مهرجانات السينما، وفرانكفورت لاقدم معارض الكتب، واسألوا مثقفي العراق المهاجرين عندما يعودون الى وطنهم، فلا يطيقون السكن خارج العاصمة بغداد، ان لم يشدوا الرحال عائدين من حيث أتوا. أذكركم بآخر صورة للشاعر العظيم، احمد الصافي النجفي، صاحب الترجمة الفريدة لرباعيات الخيام. عاد الشاعر في سنته الاخيرة من المهجر، ليموت على سرير بلاس في مستشفى في عاصمة بلاده العراق. تظهره الصورة الاخيرة وقد انطفأت في عينيه شعلة اللهب الازرق، تلوح يده العظيمة في الفراغ، متسللة عمايطي في ذمته من دين لوطنه. ان المؤسسة التي تشتهي خنوع الاحياء تخشى ثورة الموتى، لذا فهي تطيل مديونيتهم لمركزها الثقافي. الخزف الزميل الروائي علي بدر في جوابه على الاستفتاء- ان يتحول موقع وزارة الدفاع القديم في باب المعظم الى "مدينة ثقافية" كان هذا حلمه، وسمح لنفسي بسحب حلمه الى احد ثلاثة مواقع: "ملتقى النهرين في القرنة"، "بداية السماوة"، "سفح وادي كور دستان"، تنفذ عليه الهندسة المعمارية (زهاء حديد) احدى تصميماتها الخيالية، مركز أثقالها ينهض اسطورة البناية البصلية لوزارة الثقافة بين سلسلة البنايات المتجانسة لسلسلة خطاب العاصمة الثقافي.

اعـــادة التعريف

د. سهام جبار

ثمة عقاب تانه في البلاد يبحث عمّن يستحقه واذ لا يجد من يستحقه يقع من جديد على معاقبين (بالفتح) قدامى، لا اخوض في المعاقبة والاثابة حباً بهما وانما لا بد من التطهير لتنقيح الارض من ممثلي المؤسسات الثقافية الصدامية ومحاكمة وزراء الثقافة وصولاً الى اخراج أذنابهم من الاستمرار بتزييف الوعي والتمترس بأساليب بيروقراطية متفننة وبأشكال الوصولية، وكل ذلك واقع في ظل الماضي الشمولي الذي مازال حاضراً بوجودهم.

ثانياً ولاستشهد بالقول الذي وجه كونديرا به معنى جزيرة الاطفال في روايته بأنها "حكاية الكلية التي تحرم الناس من الذاكرة وبذلك تعيد تشكيلهم الى أمة من الاطفال" كذلك عمل النظام الشمولي على تجريد العراقي من رصانته ونزاهته وعمقه بنهج متدرج في التجهيل حد اشاعة مثقف عاجز وأمي ومطارد مطامع وغايات -الاستثناءات موجودة بالطبع- هذا النهج في محور الذاكرة، محو العقل، محو لحضور الانساني بانكماشه محشوراً في صيغ ايديولوجية وطائفية... الخ قطيعية عامة يستدعي منهجاً في إعادة التعريف، وعلى نحو متدرج ايضاً، لكن واع بضرورة التخلص من العدوانية المتمظهرة بالصيغ، باشاعة الحب، العقل، الثقافة، عبر اساليب مهمتها تفريغ هذه العدوانية في ممارسات تلقٍ وحوار من خلال تطهير ما آلت اليه مؤسسات الثقافة من معانٍ مبتذلة (دور السينما التي تحولت الى مواخير، والمسارح الى ملاهٍ، واتحادات الادباء والفنانين الى متاريس ومعاقل، ومنتديات اللقاء الثقافي الى الغياب، ومعارض الفنون الى مركز تسلط)..

لا بد أيضاً، بعد التطهير الضروري من أن نبدأ بالصغار -وليكن ثمة تعاون جوهري بين حقلي التعليم والتثقيف، وادعو وزارة الثقافة بقوة الى اشاعة الكتاب، الكتاب من كل الجهات ولصادر وعدم الانحياز في مجلة تنمية الوعي وتماثل الرؤى التي اشاعها حكم الواحدية، الاستجابة الى حاجات الشاب العراقي الى التنوير عبر وسائل منها اقامة الندوات حول الفكر والكتابة والفن وتاريخ عالم مجهول عند الطالب الجامعي الخنتق تحت ضغطي التطرف الديني (ولا اقصد الى الدين بوصفه هوية صارت دليل مقاومة وثورية مشرفتين) والتفاهة العامة التي تروجها قنوات اعلامية عربية عديدة بطقوسيات تغماس في الجهل والتسطيح.

التنوير مهم لا على سبيل الوصاية المطلقة والمتافسح للجال امام عيون لم تر.

ردم الهوة بين تسميات ادب الداخل وادب الخارج باستقطاب الشرفاء والمبدعين -وقد حصل خلط اوراق كثير- الا ان لجميع عراقيين فلندع تعالي ادباء الخارج والشهرة والامجاد، وبكائيات ادباء الداخل على ما ضاع منهم، ومن هذا الباب يمكن اقامة دورات اطلاع وسفر الى الخارج واشراك في فعاليات ثقافية عربية وعالمية بانصاف من اجل تخلص الصدور من هواء لم يتجدد في العراق.

ربما تأتي مهنة وزارة الثقافة الجديدة في انها تتعامل مع واقع ثقافي يترسب تحت الصفر بنقاط كثيرة، فالتعامل ليس مع طفل ليكون راشداً وانما مع متخلف تنبغي ازالة مسببات تخلفه.

كيف يبدأ ارساء سلوك ثقافي متحضر لا اقصد النخبة وانما الجمهور -وان كان في النخبة على مستوى اساتذة جامعة احياناً فضلاً عن المبدعين كثيري الصراخ والتباغض- من هو عاجز عن تحضر السلوك الثقافي.

فلا يمكن اذن اشاعة ديمقراطية في وسط جاهل وعدواني ومرهق، علينا ازالة اسباب الجهل والعداونية والارهاق اذن.

-انشاء ادب وادباء وفن وفنانين.. الخ من دون ان يكون ذلك على سبيل ترتيبة هرمية يعلو رأس (أديب او عالم او فنان) على سواه برعاية حقوقه وغمط حقوق غيره خاصة الكبار في السن وفي المقعد العلمي وفي تصيغ المهنية والاجرائية على حساب الابداع والصداقية والحرية.

-هناك اهمية كبيرة لاعمار دور الفن وامكنته، والمكتبات العامة، لا بالطريقة التهريجية او التخريبية او القامعة بل رد الاعتبار لنظارة المكان واتساع الابتسامة ورد الخطين.

-نشر كتاب الاديب العراقي الجدير بهذه التسمية فكثير أما نبهت على الغربلة.

الدولة وتحديد ماهية المثقف

عبد الستار جبر

وهذا جزء من طبيعتها المزدوجة التي يجب عليها هيئة لكي تحقق عدالتها التمثيلية لكلا الطرفين (المثقف والدولة) أن تحقق التوازن بينهما بخلق هيئة مراقبة وتقويم لأعمالها طوال عام كامل مثلاً، ولذا فإنها مسبقاً يجب ان تستند الى جملة من الأسس والمعايير المفهومية التي تحدد في ضوئها طبيعة الطرف القابل (المثقف) وهويته الثقافية والمحفزات السيوثقافية التي يتفاعل معها وطبيعة الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تطوقه، وهذا يقتضي منها انشاء مركز بحثي متخصص لدراسة الواقع الثقافي للبلد ومتابعة مستجداته حتى يتسنى لها وللمثقفين رصد الحركة التاريخية والبنيوية لخصوصية وواقعهم الثقافي ومعرفة القوى الكامنة وراء انتاج واعادة انتاج مفاهيم ثقافية دون غيرها وترويجها، مما يتيح لها القدرة على رسم سياسات ردع ومواجهة لاتجاهات التخريب الثقافي أو لاتجاهات تدني المستوى الثقافي...

ومن الأسس والمعايير الواجب الاحتكام اليها بالنسبة لوزارة الثقافة: أولاً تحديد ماهية المثقف، أي ان نعرف من هو المثقف؟ (وهذه ليست محاولة لزج الوزارة في جدل قد يوصف بالعقم والبيزنطية)، أعني انها بحاجة الى رؤية تصنيفية لهذه الشريحة، فهي ليست كباقي الوزارات (بالطبع هناك وزارات تشترك معها في نفس الطبيعة المؤسساتية) تنظر الى من تهتم بشؤونهم على أنهم موظفون من ذوي الاختصاص نفسه الذي يسم الوزارة ذاتها.

إن التعامل مع المثقف على أنه موظف يسيء إليه علاقياً (كطرف له خصوصية مختلفة) ويحوله الى تابع ادارياً (رمزياً بالطبع)، والأدهى ان يتقبل المثقف هذا التطبيع الرمزي ويتعامل معه في ضوء بيروقراطيته الرثة، لذا على الوزارة أن تمتلك على الدوام حساً داخلياً باختلافها عن النمط المؤسساتي لبقية الوزارات الأخرى فيما يخص آلية وطبيعة إدارة شؤون من تعتني بهم، إن حضور هذا الحس الداخلي ويقضته سيدفع بالوزارة الى السعي لامتلاك قدر هامشي من الاستقلال الرسمي عن النظام السياسي، تستطيع ان تستغله كموجه ومبلور لأهدافها المؤسساتية في حماية ورقابة الحريات الثقافية المؤسساتية التي تصب في خدمة الواقع الثقافي لا في خدمة السلطة السياسية، وهذا الحس الداخلي أيضاً سيحد من الإنجراف وراء شهوة الرقابة والسلطة وممارسة أشكال العنف الرمزي المتمثل كما نوهنا آنفاً في معاملة المثقف كموظف مثلاً او في إقامة مهرجانات شكلية للاستهلاك المحلي وغيرها من الانشطة المفارقة لا المحايثة لنهضة المشهد الثقافي العاصر التي بدلاً من أن تفتح له آفاقاً جديدة لينفض عنه غبار القمع والفواجع تحاصره ببدائل فاترة وفجة... لذا يجب عليها الاضطلاع بمهمة أخرى الى جانب هدفها أو مهمتها الرئيسة المتمثلة في مراقبة الأنشطة الثقافية ومتابعة الخطاب الثقافي المحلي، ان توجه مراقبتها أيضاً الى الخطاب السياسي (فيما يخص بعده الثقافي) ومدى تأثيره السلبي أو الايجابي على الخطاب الثقافي يمكن أن تتولى ذلك لجنة محايدة لا ينتمي اعضاؤها جميعاً الى الوزارة بل يكون القسم الأكبر من خارجها، من اصحاب كفاءات الفكر التحليلي...

أيضاً وفي المقابل فإن على المثقف ان يتفهم الدور الحقيقي للوزارة بادراكه لجوهرها المؤسساتي المزدوج بين المدني والسياسي متعاملاً وفق هذا الادراك والتفهم في تفعيل الشق المدني من خلال فتح قنوات حوار متواصلة مع الوزارة بواسطة ندوات وحلقات نقاشية تهتم بقضايا واشكاليات التواصل بين المثقف والدولة عامة وبينه وبين وزارة الثقافة خاصة والأفضل تأسيس لجنة لمتابعة هذا الشأن ورصد متغيراته باستثمارها لطرائق الاستطلاع والاستبيان وغيرها من وسائل الاستقراء الأخرى...

كذلك يجب ان يعيد النظر بطرائق اتصاله مع الوزارة من خلال تفعيل دور الاتحادات او النقابات أو الهيئات أو الروابط وغيرها من اشكال التمثيل المؤسساتي في فتح جسور للتعاون وللتبادل فيما بين الشركين أولاً وفيما بينهم وبين الوزارة ثانياً، بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن هذه التشكيلات اضافة الى ممثل عن الوزارة، تعمل بالتنسيق معها للاتفاق على مشاريع مستقبلية (داخلية وخارجية).

ومتابعة حجم ونوعية انشطة التبادل والتواصل فيما بينها، والبحث في آليات تطويرها وايجاد بدائل اكثر كفاءة تكفل للمثقف مكاسب براجماتية معرفياً ومادياً ونفسياً... ولكي يكون المثقف مهيأ ومؤهلاً لاستقبال متغيرات جديدة تتناسب وطموحاته المشروعة، عليه ان يتخلص من الامراض الشائعة في الاوساط الثقافية كالنرجسية والبارانويا ووهم النخبة والاستعلاء الفارغ وغيرها، وان يعيد النظر في حجمه الحقيقي لكي يتناسب مع مؤهلاته وكفاءاته ومستوى انجازاته لئلا ينتج خطاباً دوغمائياً مفخخاً بالرياء وملغماً بالوهم ومبتوراً عن الواقع، ومن ثم تنعكس سلبياته ومساوئه على طبيعة الاتصال والتواصل بينه وبين الدولة / الوزارة، فيتغير نمط العلاقة بينهما منحرفاً عن مساره السليم...

يثير استطلاع (المدى) واحدة من القضايا العراقية المؤثرة في مشهدنا الراهن، فمن بين (المثقف والدولة) و(ارادة المثقف) و(وزارة الثقافة)، المفاصل التي يتوزع عليها المحور تطل ملفات، وتتعدد اهتمامات، وتتعارض تصورات، خصوصاً إذا ما اجلنا النظر من حولنا وتأملنا من جديد، مشهد حياتنا بقدرته على التغيير والانفلات، لنواجه جدوى مثل هذا السؤال في زمن اكثر ما يتضح فيه سمته (الانتقالية)، فهل يمكننا ان نفكر في واحد من ثوابت الدولة الديمقراطية الحديثة، في زمن هو أداة عطف ومعبر بين زمنين..؟

اسئلة الهوامش والمتون

لؤي حمزة عباس

يمكن لذلك ان يقودنا لمواجهة دور المثقف، ووعي مؤدياته العضوية في صياغة الدولة نفسها، داخل تاريخي الدولة العراقية: الحقيقي والمفترض، حيث تناهبت، في التاريخ الاول، تيارات السلطة وقولبتها شرعية الدولة وهددت ديمومتها، وحيث استندت الدولة، في منعطفات وجودها، الى كتف المثقف وهو يعمل، بما يشبه الصمت، على بناء الروح العراقية وتعزيز حيويتها. ان للمثقف في خضم الدولة العراقية ومتغيراتها، ركناً خاصاً، يصعب معه القياس او المساءلة بناء على انموذج ثقافي آخر، وهو ما يقودنا إلى بداهة السؤال ان كان للمثقف العراقي قد انجز صورة واضحة للامح بعيداً عن متغير الدولة ونمط ادائها، بغض النظر عن موقع بعض هذه الصور من مشهد الحياة العراقية، لنملك، بعدئذ، ان نتحدث عن ارادة مثقفنا، وعن متحققات هذه الارادة، ثم نتحول في واحدة من مقترحات الديمقراطية لمناقشة (وزارة الثقافة)، لا بوصفها تحققاً لارادة السلطة وفيائها من ضمن فيالقها، بل بقدرتها على الانتقال بالمثقف الى واجهة المشهد وتهيئة السبل لاداء دوره الاساس في صناعة العقل وبناء الوجدان، وهو الموضوع الذي يفترض ان يشكل بعداً مركزياً في نظرنا للدولة العراقية الوليدة، والبحث عن موقع فاعل للمثقف فيها، محاولين نسيان العادلة التي سادت زمناً وخلفت ظلالها واخلاقياتها في صلب العملية الثقافية، مثلما كانت مسؤولة الى حد بعيد عن انحسار دور المثقف وتشظية حضوره وغربته بين منفيي الداخل والخارج، فبدلاً من ان تصنع الوزارة مثقفيها، وتحدد تماطهم، وهياتهم، وتقترح مسبقاً ادوارهم، علينا ان نعمل على انضاج صورة المثقف الذي يملك من القدرة والوعي والممارسة الحرة ما يمكنه من صناعة وزارته واقتراح افقها في الدولة العراقية المقبلة، بما يهيئ امام الثقافة العراقية فرصة لبناء تقاليد تناسب التغير الكوني في حياة مثقفيها، فلم تؤسس الثقافة في العراق، في وجه مؤثر من وجوه الخراب، بوزاراتها، ومؤسساتها، واتجاهاتها، وممكناتها الحياتية المؤهلة لانتاج تقاليد خاصة تحافظ على محورية دورها ضمن حركة وطنية زاخرة.

ان الامتحان الذي سيواجهنا، جميعاً يحدده سؤال واحد يصب في الكيفية التي يمكن منح المثقف العراقي، من خلالها، موقعاً مركزياً يسهم في بناء الحياة، مثلما يعمل على حمايتها ويجدد معطياتها، بعد ان ارهقه اداء دور التابع وأجهز سرطان الفاقة على قوة ارادته ووضوح صوته.. إنها، مرة أخرى، اسئلة الهوامش والمتون..